المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

مداخلة رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

للتعقيب على كلمة رئيس الحكومة

اثناء تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

وبعد، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة النيابية للتعقيب على كلمة رئيس الحكومة اثناء تقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

أولا: السياق العام

أ. قضية الصحراء المغربية:

نناقش اليوم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في ظل ظروف داخلية و إقليمية ودولية معقدة، فعلى المستوى الوطني تستمر بلادنا بقيادة جلالة الملك في تحقيق الانتصارات الديبلوماسية المؤيدة لمغربية الصحراء، فبعد اعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 2797في 31 أكتوبر 2025، والذي يمثل تحولاً هاماً بدعمه الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كحل أنجع لقضية الصحراء، التحقت مجموعة من الدول الاوربية والافريقية لدعم خطة الحكم الذاتي كحل وحيد لنزاع الصحراء المفتعل و آخرها السويد وبلجيكا و مصر و كينيا والغابون ومالي التي سحبت اعترافها بالكيان اللقيط.

وهو إنجاز تاريخي يعود الفضل فيه بعد الله عز وجل، وللمقاربة الملكية الحازمة والحكيمة، ولالتئام القوى الوطنية والشعبية في هذه المعركة المصيرية على طريق الحسم النهائي لهذا النزاع المفتعل، في إطار المقاربة الملكية الأخوية والجامعة تجاه إخواننا الصحراويين لإيجاد حل توافقي، لا غالب فيه ولا مغلوب. ونحيي المجهودات المبذولة من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية في تعزيز الأمن والاستقرار ببلادنا، هذه الوضعية الايجابية تتطلب منا التعبئة الكاملة لمواصلة الجهود لحسم هذا الملف واستكمال وحدتنا الترابية.

وبالمناسبة لا نفهم كيف أغفلها السيد رئيس الحكومة في مداخلته كما أغفل مغاربة العالم ومتضرري الفيضانات وزلزال الحوز ....

ب.القضية الفلسطينية:

ندين استمرار الاعتداءات الصهيونية على الفلسطينيين سواء في غزة، في خرق سافر لاتفاق وقف اطلاق النار، أو في الضفة الغربية من طرف الجيش الصهيوني و المستوطنين الصهاينة ،كما ندين بشدة كبيرة قانون الأسرى الذي أصدره الكيان الصهيوني في خرق سافر للاتفاقيات الدولية في هذا الشأن ،و هي مناسبة لندعو الى تحرك عربي واسلامي و دولي سريع لإيقاف هذا المنزلق الخطير في تصرفات الكيان الصهيوني وحماية حياة الأسرى الفلسطينيين.

ت. التوترات الجيوسياسية:

على الصعيد الإقليمي والدولي، يأتي تقديم الحصيلة الحكومية، والعالم أجمع يعيش على وقع تقلبات وصراعات جيوسياسية وتحولات اقتصادية وتجارية كبرى، فبعد الحرب الروسية الأوكرانية التي بلغت عامها الثالث، انطلقت الحرب الصهيو-أمريكية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما خلق وضعا جوسياسيا متوترا أثر على امدادات الطاقة وسلاسل التوريد، وخلف آثارا اقتصادية واجتماعية وخيمة، تنذر بمخاطر جسيمة على المجتمع البشري وعلى السلم والأمن الدوليين وعلى الاستقرار بمنطقتنا العربية والإسلامية على الخصوص و بالرغم من التوصل الى تفاهم لفتح معبر هرمز، فان عدم التوصل الى اتفاق لوقف الحرب سيغذي التوتر بالمنطقة مما سيؤدي إلى انكماش اقتصادي عالمي في حالة استمرار هذا الوضع لشهور طويلة، وإذ نعبر عن ادانتنا لهذه الحرب الصهيونية الامريكية، فإننا من جهة أخرى ندين الاعتداءات الإيرانية على دول المنطقة.

ثانيا: مقدمات أساسية

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أتوجه إليكم اليوم، ليس فقط لمساءلة حصيلة حكومتكم، ولكن لوضعها في ميزان المسؤولية السياسية، كما يقتضيه الدستور، ومبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. قبل أن

أتناول معكم، جوانب من مضامين عرضكم، ومؤشرات حصيلة حكومتكم، اسمحوا لي أولا أن أقف عند مقدمات أساسية، تتعلق بـ:

أ. الاستعجال والتسرع بعرض الحصيلة:

السيد رئيس الحكومة المحترم، اخترتم تقديم حصيلتكم الحكومية بمبادرة منكم طبقا للفصل 101 من الدستور وبلادنا على بعد خمسة أشهر من تنظيم انتخابات تشريعية، حيث يتطلع المواطنون والمواطنات إلى أن فتح صفحة جديدة في مسارنا الديمقراطي والتنموي والقطع مع حالة الاحتقان التي أفرزتها سياسات وممارسات حكومتكم، والتي بلغت ذروتها مع احتجاجات حركة جيل "ز".

إن الاستعجال بعرض حصيلتكم يعد بمثابة إعلان مسبق عن نهاية مرحلة هذه الولاية الحكومية قبل الأوان، لاسيما وأن العرض الذي قدمتم لم يتضمن أي إشارة لما بقي فعله من إجراءات وإصلاحات كانت موضوع تعاقدات مع النقابات أو تعهد من طرف الحكومة، من مثل إصلاح أنظمة التقاعد ومدونة الشغل وقانون النقابات والقوانين المؤطرة للانتخابات المهنية؛ والحوار الاجتماعي وإصلاح نظام المقاصة...، بما يثبت أننا أمام تبديد موصوف للزمن الحكومي والتنموي وأننا بصدد أطول مرحلة لتصريف الأعمال.

ب.تأكل مقلق في الثقة في مؤسسة الحكومة ورئاستها:

إن الثقة ليست شعارا سياسيا يُرفع في المناسبات، بل هي رصيد يُبنى بالتدبير الرشيد، وبالوضوح في القرار، وبالقدرة على تحمل المسؤولية، غير أن ما نعيشه اليوم يكشف، بكل أسف، عن تآكل مقلق في هذا الرصيد، نتيجة اختلالات متراكمة في الأداء الحكومي، سواء على المستوى السياسي أو التواصلي أو التدبيري. وكمثال على ذلك مهاجمة رئيس الحكومة وبعض أعضائها لعدد من المؤسسات الدستورية كالسيد والي بنك المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، المجلس الأعلى للحسابات.

إضافة إلى رفض أراء وتقارير مؤسسات دستورية ومؤسسات للحكامة من أهمها: تقرير الهيأة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها حول الفساد؛ رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول NEET، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الانسان حول مشروع قانون المسطرة المدنية ومشروع قانون المسطرة الجنائية.

إن الغائب الأكبر في أدائكم الحكومي هو المقاربة الحقوقية والرؤية السياسية التي تستوعب انتظارات المواطنين المرتبطة بحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم مما نتج عنه تزايد الاحتقان الاجتماعي وتفجير موجات من الاحتجاجات والإضرابات القطاعية والترابية بشكل وحجم غير مسبوقين، مقابل عجز في التواصل السياسي للحكومة ورئيسها لتقديم أجوبة سياسية منسجمة وناجعة للمغاربة حيث اكتفى السيد رئيس الحكومة بثلاث إطلالات إعلامية خلال الولاية الحالية مما عمق الفجوة بين المواطن ومؤسسة رئاسة الحكومة.

لقد جسدتكم وبكل أسف حكومة الغياب والصمت في زمن الأزمات، وهو ما نتج عنه مزاج عام رافض، ومتشكك في السياسة، وفي القرارات العمومية، بات معه اللجوء إلى الشارع هو الجواب الأقرب والأسهل. ففي **ولايتكم بلغ عدد التظاهرات أزيد من 28.192 تظاهرة واحتجاج أزيد من 180 ألف متظاهر خلال سنة واحدة فقط** حيث خرج المغاربة بالقرى والمدن وحتى الفضاءات الرقمية للاحتجاج على فشل حكومتكم في الصحة والتعليم والشغل وحماية القدرة الشرائية، مما شكل شلل عام ضرب عمق شعار الدولة الاجتماعية الذي لوحتم به أثناء تقديم برنامجكم الحكومي، كما اخترتم عدم التفاعل مع العرائض الشعبية وآخرها عريضة المطالبة بحذف الساعة الإضافية والعودة إلى الساعة القانونية.

وأمام هذا الوضع، تابعنا، خلال هذه الولاية، كيف **اضطرت المؤسسة الملكية، في أكثر من مناسبة، إلى التدخل لتصحيح مسارات كان من المفترض أن تتكفل بها حكومتكم.**

ونحن نُقدّر طبعا الأدوار الدستورية لهذه المؤسسة كضامن للسير العادي للمؤسسات، لكن تكرار هذا التدخل يطرح سؤالا سياسيا جوهريا وهو: أين تنتهي مسؤولية الحكومة؟ وأين تبدأ الحاجة إلى تصحيح خارجي لمسارها؟

خذوا مثلا، السيد رئيس الحكومة، **ملف القطيع الوطني وحرمان المغاربة من أداء شعيرة عيد الأضحى،** فحين يهيب أمير المؤمنين في سياق استثنائي، بعدم ذبح الأضاحي، فالأمر لا يتعلق فقط بتوجيه ديني أو اجتماعي، بل هو مؤشر على اختلال في تدبير ملف حيوي، سواء من حيث دقة المعطيات أو وضوح التواصل، وهذا ما ساهم في اهتزاز الثقة في الأرقام والقرارات الحكومية.

وفي نفس السياق، يبرز إشكال **تدبير الاستحقاقات الانتخابية، فعندما يُسند هذا الورش الحساس إلى وزارة الداخلية، بدل أن تتولاه رئاسة الحكومة** كما في التجربتين السابقتين، فإن ذلك يعكس، بشكل غير مباشر، حجم الشكوك التي أثيرت حول نزاهة العملية السياسية في ظل هيمنة أحزاب الأغلبية، وما رافق ذلك من حديث عن تغول المال والنفوذ.

أما على مستوى السياسات العمومية، فقد كشفت **اختلالات برامج التنمية القروية عن محدودية النجاعة الحكومية، وهو ما استدعى إطلاق برامج موازية لتصحيح المسار -برنامج التنمية الترابية المندمجة-،** وهنا لا نتحدث فقط عن تعثر برنامج، بل عن خلل في ترتيب الأولويات، وفي القدرة على تنزيل السياسات بفعالية.

أليس هذا، السيد رئيس الحكومة، مؤشرا على أزمة ثقة في الفاعل الحكومي نفسه؟

ما يؤكد ذلك السيد رئيس الحكومة هو أن استطلاعات الرأي حول حكومتكم تؤكد الرفض الشعبي المتنام لسياساتكم وقراراتكم اللاشعبية، مثلا في **ماي 2025 عبر ٪65.5 من المستطلعين في "افروبارومتر" عبروا عن عدم ثقتهم في رئيس الحكومة على الإطلاق و ٪61.9 عبروا عن الأداء الضعيف والغير مقنع للحكومة.**

إن الإشكال لا يقف عند حدود نتائج البرامج والإجراءات الحكومية، بل يمتد إلى طريقة اشتغال الحكومة، فهناك انطباع متزايد بأن منطق الزبونية والولاء الحزبي أصبح يطغى على منطق الكفاءة والمصلحة العامة، مما أدى إلى تداخل الاختصاصات وتشويش في الأداء المؤسساتي، وأضعف صورة الدولة كمؤسسة جامعة لكل المغاربة.

ت.الاستخفاف بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة:

ومن جهة أخرى، نسجل بكل أسف، استخفافا وضعفا في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، الذي يُعد حجر الزاوية في دستور 2011، ويتجلى ذلك أولا **بتقديم الحصيلة الحكومية بشكل بعيد عن التزامات البرنامج الحكومي** الذي على أساسه تم تنصيب الحكومة في أكتوبر 2011، والتخبط والانتقائية في اختيار السنوات المرجعية للمقارنة، والعودة إلى سنة معروفة بكونها مرتبطة بتداعيات أزمة صحية واقتصادية واجتماعية عالمية، لتضخيم المنجز، وكذا التعامل غير المسؤول وباستخفاف مع أكبر الإشكاليات والالتزامات الحكومية المرتبطة بالتشغيل.

وفي علاقتكم بالمؤسسة التشريعية، وبالخصوص مع المعارضة البرلمانية غلب عليكم **منطق الاستعلاء والاستخفاف بالمعارضة وإضعاف دور البرلمان، وتهميش دوره الرقابي،** من خلال سيادة ممارسات سلطوية لا تحترم فصل السلط وتعاونها وتوازنها.

فإمعانكم في الغياب المتكرر عن جلسات المساءلة الشهرية طرح أكثر من علامة استفهام، وبعث برسالة سلبية مفادها أن الرقابة البرلمانية ليست أولوية بالنسبة لكم. كما أن الغياب المزمن لعدد من الوزراء عن الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، ورفض بعضهم الحضور لاجتماعات اللجان الدائمة.

والتعطيل الكامل لآلية طلبات الحديث في القضايا والمواضيع العامة والطارئة، وضعف التفاعل مع الأسئلة الكتابية والشفوية؛ ورفض التفاعل مع مقترحات القوانين التي يتقدم بها أعضاء المجلس وخاصة من طرف فرق ومجموعة المعارضة؛ بالإضافة إلى الرفض

الميكانيكي للتعديلات المقدمة بخصوص مشاريع القوانين من طرف فرق ومجموعة المعارضة خاصة المتعلقة بقوانين المالية، وتمرير قوانين هيكلية في استعجال مخل بأصول وأهداف التشريع (قانون المسطرة الجنائية، القانون التنظيمي المتعلق بشروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، القانون المتعلق بمهنة المحاماة، القانون المتعلق بتنظيم مهنة العدول ..).

إفشال مبادرة فرق ومجموعة المعارضة في أبريل 2025 بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بمختلف أشكال الدعم الحكومي الموجه لاستيراد المواشي ولقطاع تربية المواشي بصفة عامة، والالتفاف عليها بمحاولة تشكيل مهمة استطلاعية، إفشال تفعيل ملتمس الرقابة في مواجهة التغول والفشل الحكوميين.

ث.تغييب شكر القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني ورجال الإدارة الترابية:

إن إغفال الإشارة إلى المجهودات الجبارة التي تبذلها القوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وكذا رجال ونساء الإدارة الترابية، يُعد تنقيصا غير مبرر في حق مؤسسات وطنية تضطلع بأدوار محورية في صون أمن الوطن واستقراره.

فهذه الأجهزة، كل من موقعه، تعمل ليل نهار، بتفانٍ وانضباط عال، من أجل حماية المواطنين وضمان السير العادي للحياة العامة، خاصة في ظل التحديات الأمنية المتزايدة إقليميا ودوليا .كما أن تدخلاتها المتواصلة في مختلف الظروف، سواء في الأزمات أو الكوارث، تجسد روح المسؤولية والالتزام الوطني الصادق.

وإننا إذ نسجل تغييب توجيه الشكر لهذه المؤسسات، نؤكد أن **الاعتراف بمجهودات هذه المؤسسات ليس مجرد إجراء بروتوكولي، بل هو واجب وطني يعكس التقدير الحقيقي للتضحيات التي يقدمها رجال ونساء هذه الأجهزة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك**. وعليه، فإننا ندعو إلى تدارك هذا الإغفال، وإيلاء هذه المؤسسات ما تستحقه من تنويه وتقدير، بما يعزز روح الانتماء ويحفز على المزيد من العطاء في خدمة الوطن

ج. حول اتهام المعارضة بالتشكيك في مسار التقدم والنجاح الذي يقوده جلالة الملك:

إن اتهامُ كل صوت ناقد بالتشكيك في المسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا، ليس دفاعا عن هذا المسار، بل اختزال له وإضعاف لجوهره، **فحقيقة الديمقراطية والتنمية لا تُقاس بمدى الصمت، بل بقدرة المؤسسات، ومنها رئاسة الحكومة، على استيعاب النقد، وتحويله إلى قوة اقتراح وتصحيح.**

ونحن في المغرب لا نختلف حول الثوابت، فجلالة الملك حفظه الله، يشكل رمز وحدة الأمة، وضامن استقرارها، وقائد مسارها الديمقراطي والتنموي، والمغاربة، بمختلف توجهاتهم، مجندون وراء جلالته، يستلهمون من توجيهاته بوصلة العمل، ويثقون في حكمته في تدبير اللحظات الدقيقة.

لكن، في المقابل، **لا ينبغي الخلط بين هذا الإجماع الوطني حول المؤسسة الملكية، وبين الأداء الحكومي الذي يبقى مجالا للتقييم والمساءلة**، وعندما يتدخل جلالة الملك لتصويب اختلالات أو تسريع أوراش، فإن ذلك لا يُفهم إلا في إطار دوره الدستوري والقيادي، خاصة عندما تظهر محدودية الفعل الحكومي أو تعثره في تنزيل السياسات العمومية، كما هو عليه الحال مع حكومتكم.

إن النقد المسؤول للحكومة، ومعارضة اختياراتها، يمثل جوهر الممارسة الديمقراطية، وهو حق يكفله الدستور، وواجب تمليه المصلحة الوطنية، أما تحويل هذا النقد والمعارضة إلى تهمة، فهو تهرب من المساءلة، ومحاولة لإسكات الأصوات بدل الإنصات إليها.

إن المطلوب اليوم ليس شيطنة المختلفين من المعارضة وغيرها، ولكن المطلوب هو الارتقاء بالنقاش العمومي، والاعتراف بأن قوة الدولة لا تكمن في تكميم الأفواه، بل في تعددها، وأن هيبة المؤسسات تُبنى بالإنجاز المنتج الذي يكون له اثر، لا بتوجيه الاتهامات.

ح. الحديث عن "الاختيارات الصعبة" ... قفزة في الهواء:

الحديث عن "قرارات صعبة" ورفض "الشعبوية" أصبح لازمة جاهزة في خطاب رئيس الحكومة، لكنه يفقد معناه عندما لا يُسند بوقائع ملموسة يشعر بها المواطن في حياته اليومية. فأين هي هذه الاختيارات الصعبة التي يُفترض أنها تُتخذ لصالح الوطن؟

إن القرارات الصعبة تُقاس بمدى قدرتها على معالجة الاختلالات العميقة، لا بتبرير الواقع القائم أو تحميل كلفته للطبقات المتوسطة والفقيرة.

إذا كانت الحكومة تعتبر تضارب المصالح ورفع الأسعار، وحرمان ملايين المغاربة من التغطية الصحية، ورفع المديونية، ودعم "الفراقشية"، قرارات "صعبة"، فالأصح أنها قرارات سهلة سياسيا، لأنها ببساطة تُلقي العبء على الميزانية العامة، وعلى المواطن بدل البحث عن حلول مبتكرة وعادلة.

أما القرارات الصعبة الحقيقية، فهي التي تمس مراكز الريع، وتعيد توزيع الثروة، وتفرض العدالة الضريبية، وتربط المسؤولية بالمحاسبة... وهذه لم نر لها أثرا واضحا.

ثم ما أثر هذه الاختيارات الصعبة حسب ادعائكم على الوطن والمواطنين؟

هل تحسن مستوى العيش؟

هل تراجعت الفوارق الاجتماعية؟

هل شعر المواطن بأن هناك إنصافا وعدلا في تحمل التكاليف؟

الواقع يقول العكس، هناك ضغط معيشي متزايد، وتآكل القدرة الشرائية، وإحساس عام بأن الكلفة تُدفع من جيب الفئات الهشة، بينما تستفيد فئات محدودة من هوامش الربح.

خ. استعمال الذكاء الاصطناعي في إعداد الحصيلة:

لا شك أن الذكاء الاصطناعي، بات من الأدوات المهمة المستعملة في تيسير العمل، وتوفير الوقت، لكن استخدامه خارج الضوابط الأخلاقية من شأنه أن يحوله إلى أداء للتشكيك في المصداقية وفي المسؤولية.

والدافع للأثارة هذه الملاحظة، هو ما سجلناه من تغيّر في النبرة وفي الحقل الدلالي المستعمل، في الحصيلة الحكومية كما عرضها رئيس الحكومة.

إن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي خارج الضوابط، في صياغة وثيقة رسمية مثل الحصيلة الحكومية، يطرح سؤالا حول المصداقية والشفافية والمسؤولية السياسية، فالمواطنون وممثليهم في البرلمان، ينتظرون تقييما دقيقا مبنيا على معطيات حقيقية، وتحليل بشري عميق، وليس مجرد تجميع أو إعادة صياغة آلية قد تُجمّل النتائج أو تُغفل الإخفاقات. ومن حيث الشفافية، هل تم التصريح باستخدام الذكاء الاصطناعي؟ وما هي الأدوات المستعملة؟ لأن غياب الشفافية قد يعطي انطباعا بأن هناك محاولة لإخفاء طريقة إعداد الوثيقة، وهو ما قد يُضعف الثقة في مضمونها، وبالتالي في مصداقيتها.

ثالثا: تغييب متعمد لمرجعيات تقييم الحصيلة المرحلية

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن عرض الحصيلة الحكومية، الذي كان يفترض أن يكون لحظة للمصارحة، جاء خاليا من الإحالة الصريحة على البرنامج الحكومي كمرجعية للتقييم، وهو ما يُفرغ العملية من بُعدها التعاقدي، ويحولها إلى عرض انتقائي للمنجزات دون مساءلة مؤسساتية حقيقية عن التعثرات. ولا يمكن، السيد رئيس الحكومة، أن نغض الطرف عما أُثير بخصوص تضارب المصالح في عدد من الملفات الحساسة، مما سنأتي على ذكره، دون تفاعل مؤسساتي واضح

مع هذه القضايا، وهذا لا يُفهم كحياد، بل يُقرأ كعجز عن تفعيل آليات المحاسبة، أو كتردد في مواجهة الشبهات.

كما نسجل ضعف التفاعل مع تقارير المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة، التي من المفترض أن تشكل بوصلة لتصحيح الاختلالات، إن تجاهل هذه التقارير أو التعامل معها بانتقائية يُفرغها من مضمونها، ويضعف ثقافة التقييم والمساءلة.

إن تراكم هذه المؤشرات يقودنا إلى خلاصة واضحة: هناك فجوة متزايدة بين ما ينص عليه الدستور من ربط المسؤولية بالمحاسبة، وبين ممارستها الفعلية. وحين تتراجع المساءلة، تتحول المسؤولية إلى امتياز، وتفقد المؤسسات جزءا من هيبتها.

قلتم في كلمتكم أننا نناقش اليوم حصيلة عمل حكومتكم طبقا للفصل 101 من الدستور الذي ينص على عرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

وإذ نثمن استنادكم الى فصول الدستور للمبادرة بتقديم حصيلتكم فإننا ننبهكم الى ضرورة الاستناد الى فصول الدستور كلها وليس جزء منها حيث كان عليكم الاستناد الى الفصل 88 من الدستور الذي ينص على انه بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، و هو ما لم نجده في هذه الكلمة، مما يوكد أنكم كنتم تعملون في هذه الولاية خارج الدستور وخارج التوجيهات الملكية وخارج توصيات النموذج التنموي وسنقدم لكم ذلك بالدليل والحجة والبرهان.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

اسمحوا لي أن أذكركم في البداية بالوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسلمتم فيها مقاليد المسؤولية:

- **تحسين مناخ الأعمال حيث انتقلت بلادنا من المرتبة 75 إلى المرتبة 53 في خمس سنوات؛**
- **نمو اقتصادي الوطني بلغ ٪7.9 سنة 2021؛**
- **التحكم في نسبة التضخم، في حدود ٪1، بعيدا عن النسب المرتفعة لعدد من اقتصادات المنطقة؛**
- **تبوأ المغرب المركز 87 في التصنيف الدولي لمؤشر إدراك الرشوة؛**

وقد أكد جلالة الملك هذه الوضعية في خطابين ساميين:

" فبفضل التدابير التي أطلقناها، من المنتظر أن يحقق المغرب، إن شاء الله، نسبة نمو تفوق 5.5 في المائة سنة 2021. وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى، على الصعيدين الجهوي والقاري."

" ومن المتوقع أن يسجل القطاع الفلاحي، خلال هذه السنة، نموا متميزا يفوق 17 في المائة، بفضل المجهودات المبذولة لعصرنة القطاع، والنتائج الجيدة للموسم الفلاحي.

كما حققت الصادرات ارتفاعا ملحوظا، في عدد من القطاعات، كصناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الإلكترونية والكهربائية".

" ورغم تداعيات هذه الأزمة، تتواصل الثقة في بلادنا، وفي دينامية اقتصادنا؛ كما يدل على ذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16 في المائة؛ وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بحوالي 46 في المائة، إلى غاية شهر غشت الماضي" .

" وقد ساهمت هذه التطورات، في تمكين المغرب من التوفر على احتياطات مريحة، من العملة الصعبة، تمثل سبعة أشهر من الواردات" .

" ورغم الصعوبات والتقلبات، التي تعرفها الأسواق العالمية، فقد تم التحكم في نسبة التضخم، في حدود 1 في المائة، بعيدا عن النسب المرتفعة لعدد من اقتصادات المنطقة" .

" وهي كلها مؤشرات تبعث، ولله الحمد، على التفاؤل والأمل، وعلى تعزيز الثقة، عند المواطنين والأسر، وتقوية روح المبادرة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين".

رابعا: الفشل في تحقيق أولويات البرنامج الحكومي

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد التزمتم ضمن برنامجكم الحكومي للولاية التشريعية 2021-2026 بإعطاء أهمية بالغة لتطوير العلاقة مع المؤسسة التشريعية ومع باقي المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة، معتبرين أن نجاح البرنامج الحكومي يتطلب أجواء ديمقراطية وحقوقية وطنية قائمة على التعاون وذلك من خلال تعزيز: المسؤولية الجماعية ، تفعيل الأدوار الدستورية، دعم الدبلوماسية البرلمانية، تعزيز الحوار والتشاور، الانسجام والفعالية.

كما التزمتم السيد رئيس الحكومة بتحقيق 10 أهداف وبالرغم من تصريحات بعض ممثلي الأغلبية بأن الحكومة قد أنجزت 85٪ من هذه الالتزامات العشر لكن **الواقع والمعطيات الرسيمة تؤكد عكس ذلك وتكذب هذه التصريحات** من خلال مايلي:

- **لازلتم بعيدين عن تحقيق معدل النمو ب 4٪: فمتوسط معدل النمو خلال الفترة بين 2022 و2026 لا يتجاوز 3.74٪،** حيث حققت حكومتكم (سنة 2022: 1.8٪، سنة 2023: 3.7٪، سنة 2024: 3.8٪، سنة 2025: 4.8٪) زإذا ما أخذنا بعين الاعتبار توقعات وزارة الاقتصاد والمالية، قبل المراجعة التي أدخلتها المندوبية السامية للتخطيط على الحسابات الوطنية في يونيو 2025،

على معدلات النمو المحققة في سنتي 2023 و 2024 فمعدلات النمو تقدر ب ٪1.5 سنة 2022 و ٪3.4 سنة 2023 و ٪3 سنة 2024 و ٪4.8 سنة 2025 ما يعني أنكم بعيدين عن متوسط معدل نمو يقدر ب ٪4.

- **استحالة بلوغ هدف 1.000.000 منصب شغل صاف على الأقل خلال الولاية الحكومية ما حققتم فعليا هو 94.000 منصب ما بين 2022 و 2025**، لقد اخترتم منطق التدليس واللعب بالأرقام بخلطكم في الخطاب ما بين المناصب الصافية والمناصب المحدثة وبادعائكم خلق 850.000 منصب شغل وهو ما يخالف الحقيقة حيث قمتم باعتماد منهجية مبتدعة ومعيبة لم يتم العمل بها من طرف كل الحكومات السابقة بالمغرب وذلك بالتفريق أولا بين المناصب المحدثة في كل القطاعات والمناصب المفقودة في القطاع الفلاحي و بنسب 230.000 منصب تم إحداثها سنة 2021 إلى ولايتكم الحالية بهدف الهروب من المحاسبة الشعبية وإخفاء الحقيقة المرة، وهي:
  - أنكم فشلتم فشلا ذريعا في تحقيق التزامكم فوعد مليون منصب شغل صاف اصطدم بحصيلة لا تتجاوز 94.000 منصب مابين 2022 – 2025، فخلال سنة 2022 حققتم **24.000 –** وخلال سنة 2023 حققتم **157.000-** وسنة 2024 حققتم **82.000+** وسنة **193.000+** ما يعادل 94.000 منصب صاف؛
  - حكومتكم التي وعدت بأعلى معدل من المناصب حققت أضعف متوسط سنوي لمناصب الشغل بالمغرب منذ سنة 2002؛
  - المتوسط السنوي للمناصب الصافية للشغل في عهد حكومتكم انخفض بما يفوق ٪90 مقارنة مع سنة 2002 و٪27 مقارنة ب 2016؛
  - تسجيل أعلى معدل للبطالة منذ سنة 2000، ببلوغه نسبة 13% سنة 2025

- بلوغ عدد العاطلين رقما قياسيا يناهز 1.621.000 عاطل سنة 2025 مقارنة بسنة 2024؛
- حوالي 1.5 مليون شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، و4.3 ملايين شاب بين 15 و34 سنة، ضمن فئة الشباب غير المشتغلين وغير المتمدرسين ولا يتابعون أي تكوين (NEET)؛

- **استحالة رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30٪ عوض 20٪:** حيث تراجعت نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل في حدود 19٪.
- **تفعيل مرتبك وإقصاء من الحماية الاجتماعية الشاملة:**

- ضياع العديد من الحقوق المكتسبة وإقصاء عدد كبير من المواطنين من الاستفادة من نظام التأمين الأساسي عن المرض عامة ومن "أمو تضامن"، خاصة من الفئات التي كانت تستفيد سابقًا من نظام "راميد"؛
- حرمان بعض من كانوا يستفيدون من برامج اجتماعية مماثلة من الدعم الاجتماعي المباشر أو تقليص مبلغ الدعم (الأرامل، برنامج مليون محفظة، تيسير، المنح...)؛
- عدم الوفاء بباقي التزامات البرنامج الحكومي (مدخول الكرامة الذي وعدت به الأشخاص المسنين الذي يتجاوز سنهم 65 سنة وفي حالة عوز وليس لهم أسرا تعولهم، دعم ذوي الاحتياجات الخاصة...)؛
- لقد أخفقت حكومتكم في تحقيق هدف تعميم الاستفادة من أنظمة التقاعد في أفق 2025، وهو ما يجعل الحكومة بعيدة عن التزامها الذي سطرته، والذي يفرض عليها دمج حوالي 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر على أي تغطية تتعلق بالتقاعد قبل متم 2025؛
- كما فشلتم على مستوى تنزيل التعويض عن فقدان الشغل، حيث لم تف بالالتزام الوارد ضمن القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي ينص على أن التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين

يتوفرون على شغل قار من بين مكونات الحماية الاجتماعية المفترض تنزيله سنة 2025، بل لم يتم الشروع حتى في إعداد إطاره القانوني والتنظيمي. وهو ما يعني أن نصف ورش الحماية الاجتماعية في مهب الريح.

- **ارتفاع عدد الفقراء عوض إخراج مليون أسرة من الفقر والهشاشة:**
  - ارتفع عدد الفقراء من 623 ألف سنة 2019 إلى 1.42 مليون سنة 2022 بمعدل ارتفاع سنوي بلغ ٪33.7؛
  - ارتفع عدد الأفراد في وضعية الهشاشة الاقتصادية من 2.6 مليون سنة 2019 إلى 4.75 سنة 2022 بمعدل ارتفاع سنوي يبلغ ٪23.6؛
- **دعم كبير للاستغلاليات الفلاحية الكبرى، على عكس هدف حماية وتوسيع طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي:**
  - حجم الاستثمارات الموجهة لمشاريع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لم يتجاوز 14.5 مليار درهم، في حين تم تخصيص حوالي 100 مليار درهم للفلاحة ذات القيمة المضافة العالية؛
- **تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى أقل من ٪39 عوض ٪46.6 :**
  - مرجعية مؤشر جيني خاطئة، فهذا المؤشر بقي دائما، في حدود ٪40 ولم يصل يوما إلى ٪46.4 بل بالعكس هناك تراجعا في هذا المؤشر في عهد هذه الحكومة بين 2020 و2022، حيث تراجع من ٪38.5 في 2020 إلى ٪40.5 سنة 2022.
- **تصنيف المغرب ضمن أفضل 60 دولة عالميا في التعليم:**
  - احتلال المغرب المرتبة 154 عالميا من أصل 199 دولة في مؤشر التعليم العالمي؛
  - حلول المغرب في مراتب أخيرة في اختبارات PISA الدولية.

- **تأجيل للالتزام الحكومي تعميم التعليم الأولي لفائدة جميع الأطفال ابتداءً من سن الرابعة، واستقراره في نسبة ٪76:**
  - اطرت الحكومة تأجيل التزامها إلى سنة 2028 بعد فشل تحقيق التعميم في التعليم الأولي، أي خارج نطاق هذه الولاية الحكومية، وتسجيل استقرار نسبة التمدرس في التعليم الأولي في ٪76 أي بزيادة ٪4 فقط على النسبة المسجلة في نهاية الولاية الحكومية السابقة.
- **عدم الوفاء بإحداث صندوق خاص لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبميزانية مليار درهم بحلول سنة 2025**
  - تعطيل تفعيل القانون التنظيمي رقم 16-26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
  - عدم الوفاء بإحداث صندوق خاص والاكتفاء بإدماج تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في "صندوق تحديث الإدارة العمومية" عبر تحويله إلى "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية"؛
  - تأجيل الالتزام بميزانية مليار درهم بحلول سنة2025 إلى سنة 2026؛
  - النفقات صندوق تحديث الإدارة لفائدة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لم تبلغ سوى 70.9 مليون درهم سنة 2024، و60.2 مليون درهم سنة 2023 و0 درهم سنة 2022.

حصيلتكم بالأرقام والمؤشرات تتبث فشلكم وعجزكم في الوفاء بالتزاماتكم العشر خلال الفترة 2021-2026.

خامسا: النجاحات الخاصة لحكومتكم

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

اننا في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية نسجل نجاحكم الباهر في مايلي:

أ. تكريس تحالف المال والسلطة وتغول دائرة تضارب المصالح لدى رئيس الحكومة وأعضائها:

لقد استغلت الحكومة صلاحيتاها الدستورية للتطبيع مع تضارب المصالح و تكريس الزبونية وترسيخ الفساد عوض محاربة هذه الآفة وتخليق الحياة العامة رغم التوجيهات الملكية و تعهدات البرنامج الحكومي في هذا المجال وهذا بشهادة مؤسسات وطنية مختصة وسنعطي امثلة على هذا التوجه الحكومي وبالسنوات :

- **استفادت شركة "إفريقيا غاز" من صفقة استغلال حقل تندرارة** بشكل حصري وبيع وتوزيع الغاز الطبيعي المستخرج **لمدة 10 سنوات بمعدل 100 مليون متر مكعب** من الغاز المسال سنويا؛
- **استفادة شركة وزير في الحكومي تعمل في قطاعي الصناعة والخدمات من دعم مالي مهم؛**
- **استفادة تجمع شركات من صفقة الربط المائي مابين الحوض المائي لسبو والحوش المائي لأبي رقراق ب 5.9 مليار درهم بمبالغ تفوق 10 مرات الكلفة الحقيقة** للأشغال (أشغال الحفر 300 درهم للمتر المكعب ، وكلفة شراء ونقل ووضع القنوات 70.000 درهم) وهو التوجه الذي اخترتم نهجه بتفويت صفقات الماء لنفس تجمع الشركات وباعتماد نفس مستوى الأثمنة المرتفعة مقارنة بالكلفة الحقيقية في إطار التمكين للمقربين من أصحاب النفوذ؛
- استفادة شركتين لوزيرين في الحكومة بالتناوب من صفقات عمومية في مجالي النظافة والحراسة بالمؤسسات العمومية ؛

- تخفيض الرسوم الجمركية عبر **أربع قوانين المالية**، ومنذ سنة 2023 **لإعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 من مدونة الجمارك بهدف مراجعة مقادير رسم الاستيراد المطبقة على بعض المنتجات الصيدلانية ؛**
- **استفادت شركة أفريقيا غاز من صفقة محطة تحلية مياه الدار البيضاء–سطات** بقيمة استثمار تقارب **6.5 مليار درهم** والاستفادة من دعم الدولة ؛
- **استفادة شركة إفريقيا غاز من صفقة لتزويد المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بالفيول** بقيمة **2.44 مليار درهم** ودفاع رئيس الحكومة عن شركته بالبرلمان باعتبارها قدمت أفضل عرض مالي وتقني؛
- **إلغاء صفقات المناولة في مجالي الحراسة والنظافة** والتي قطعت جميع المراحل المؤطرة بالقانون داخل المديريات الجهوية على حساب تلك القائمة بالمراكز الاستشفائية والمندوبيات الإقليمية؛
- **استفادة شركات زرقاء من الدعم العمومي للاستيراد الابقار والأغنام** والتي تم إحداثها بعد دخول تدابير الدعم وإعفاء رسوم الاستيراد حيز التنفيذ؛
- **استفادة شركة وزير في الحكومة من 33 صفقة من صفقات وزارة الصحة** مابين 2024-2025 **بقيمة 87.6 مليون درهم و7 رخص لعرض دواء حيوي في السوق (AMM) و رخصة الاستعمال المؤقت ATU** (نفس الشركة كانت على وشك إعلان إفلاسها سنة 2021)؛
- **دعم مالي ضخم** بقيمة **مليار و100 مليون سنتيم لمشروع لتربية الصدفيات في الداخلة** لبرلماني من الأغلبية الحكومية؛
- **اعتماد الصفقات التفاوضية عوض اللجوء إلى الصفقات التنافسية**، من أجل إنجاز عشرات الصفقات العمومية لتأهيل وإصلاح وترميم البنايات والتجهيزات والمنشآت التقنية بالمؤسسات الاستشفائية، **لتأهيل91 مؤسسة استشفائية بقيمة تناهز 5 مليار درهم** وهي مسطرة غير قانونية وتكرس طبيعة هذه الحكومة في استغلال أي ظرف لمزيد من تضارب المصالح واستغلال النفوذ؛

- محاولة تحويل **صفقة تهم إعداد خريطة مخاطر الفساد في قطاع الصحة بقيمة 2.4 مليون درهم** لفائدة شركة زرقاء؛
- **تفويت وزراء تدبير شركات لزوجاتهم ومقربين** والتي تشتغل في مجالات **الصناعة والأدوية و الحراسة والنظافة.**

وما خفي أعظم !!!

ب. تمكين فراقشية المواشي من الريع والصفقات العمومية:

بلغ الدعم العمومي الفلاحي خلال الفترة (2021 – 2026) 61 مليار درهم وتحول إلى آلية لإعادة إنتاج الريع والضغط على الميزانية العامة دون أثر بنيوي موازي ومساهمة في خفض الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمغاربة بل نسجل وبكل حسرة أن المغرب كان الدولة الوحيدة في العالم العربي والإسلامي التي لم تحيي شعيرة عيد الأضحى المبارك لسنة 2025 في عهد حكومتكم، **رغم فقدان الميزان التجاري 15 مليار درهم من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع واردات الحيوانات الحية واستفادة 277 شركة ما بين 2022 و2024 من أزيد من 13 مليار درهم من الدعم العمومي لاستيراد الابقار والاغنام من بينها شركات ل 10 برلمانيين عن الأغلبية الحكومية** ضمن لائحة المستوردين ، الذين استفادوا من هامش ربح صاف بلغ 2406 درهم بالنسبة لأنثى الأغنام و 1744درهما بالنسبة للأغنام ، وهو ما يثبت بشكل قاطع عدم انعكاس قيمة الدعم العمومي والإعفاءات الضريبية والجمركية على ثمن البيع النهائي لخفض الأسعار في السوق الوطنية، بل **احتفظ " فراقشية الماشية" بالدعم العمومي لتكريس الغلاء ومضاعفة هوامشهم الربحية (بعائد استثماري فاق 108٪)** مما يفسر مسارعة العديد من السياسيين (برلمانيين ورؤساء جماعات) والشركات غير المتخصصة في استيراد الحيوانات الحية لتعديل أنظمتها الأساسية للاقتناص والاستفادة من ريع الاستيراد.

وننبهكم السيد رئيس الحكومة أنه وبناء على **نتائج إحصاء غشت 2025 فالقطيع الوطني يتجاوز 5.46ملايين رأس وهو ما يوجب توفر الأضحية بأثمنة مناسبة بعيدا عن تصريحات بعض المهنيين الذين اختاروا شهر رمضان للإعلان عن تقديرات بغلاء أضحية**

العيد، وأيضا عن ممارسات بعض المضاربين والوسطاء الذين قاموا بشراء الأضحية من الفلاحين الصغار قبل عيد الأضحى بثلاث أشهر للتدخل في أثمنتها ووفرتها.

إن الأسباب الحقيقة لأزمة القطيع التي ورطتم البلاد فيها لم تكن مرتبطة بالجفاف ولا بالتغيرات المناخية كما زعمتم بل هي عنوان سوء تدبير وحكامة أوجبت استقالتكم من الحكومة في ظل غياب الرؤية والشجاعة السياسية لإعادة بناء القطيع الوطني على أسس مستدامة.

ت.تعطيل ورش مكافحة الفساد وتجميد الاستراتيجية الوطنية واللجنة الوطنية لمحاربة الفساد:

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن حكومتكم تميزت بغياب إرادة حقيقية في مواصلة تفعيل ورش مكافحة الفساد، وهو ما تجسد بشكل واضح في سحبها للعديد من مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، ثم بتعطيلها للاستراتيجية وللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. وسحب مجموعة من مشاريع القوانين التي تهدف إلى وضع آليات لمكافحة الفساد والريع، وتسعى إلى تكريس الحكامة الجيدة والتنافسية والشفافية والنزاهة في تدبير الشأن العام والثروات العمومية. ويتعلق الأمر بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع القانون رقم 10.16 المتعلق بتتميم وتغيير مجموعة القانون الجنائي؛
- مشروع القانون رقم 03.19 المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي؛

مشروع القانون رقم 46.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم. بالإضافة إلى تجميد الاستراتيجية واللجنة الوطنية لمكافحة الفساد من طرف رئيس الحكومة حيث لم يعقد ولا اجتماع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد منذ تعيينه، وانتظر تاريخ 21 أكتوبر 2025، ليؤكد أثناء استقباله لرئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، على ضرورة اتخاذ مختلف التدابير من أجل عقد اللجنة الوطنية لمكافحة

الفساد، ومع ذلك، وإلى اليوم مازالت هذه اللجنة لم تعقد أي اجتماع لها في عهد هذه الحكومة.

كما استثنت حكومتكم شركات المحروقات من سعر 40٪ للضريبة على الشركات على غرار السعر المطبق على الأبناك وشركات التأمين، متجاهلة بذلك توصية مجلس المنافسة بتوسيع نطاق النظام الجبائي المطبق حاليًا على القطاعات المحمية ليشمل أسواق توزيع المنتجات النفطية، كما تجاهلت توصيته بإقرار ضريبة استثنائية على الأرباح المفرطة لشركات استيراد وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين.

ث.الحزبية والزبونية في التعيينات في المناصب العليا

إن منطق حكومتكم في التعيين في المناصب العليا لم يكن محكوماً بمعايير الكفاءة والاستحقاق بقدر ما كان ولازال خاضعاً لمنطق إعادة تدوير نفس الأسماء داخل دوائر النفوذ. فوجود 51 اسم مكرر في أكثر من تعيين وخلال مدة لا تتجاوز السنة أو السنة ونصف يكشف بوضوح عن اختلال بنيوي في تدبير المسؤولية العمومية، حيث **يجري تكريس نخبة إدارية وسياسية مغلقة تتعلق بتعيينات تهم أعضاء مكاتب سياسية وقيادات حزبية ومجالية من الأغلبية الحكومية تتنقل بين المواقع نفسها دون ربط فعلي للمسؤولية بالمحاسبة، في مقابل إعفاءات متتالية وغامضة دون تعليل أو تبرير في قطاع حيوي مثل التعليم التي بلغت 16 مدير إقليمي.**

والأخطر من ذلك أن **سنة 2025 سجلت أعلى معدل في تنقل التعيينات بين نفس الأشخاص، حيث بلغت تعيينات سنة 2025 فقط 209 تعيين في المناصب العليا من مجموع 730 تعيين خلال ولايتكم الحالية بمعدل 7 تعيينات في كل مجلس حكومي، همت تعيينات حزبية** في رئاسة الحكومة و قطاعات الفلاحة، العلاقات مع البرلمان، الشباب، الثقافة، الشغل والادماج الاقتصادي، وهو ما يؤكد أن الأمر لا يتعلق بحاجيات تدبيرية بل بمنهج يكرس الولاءات الحزبية والتمكين للقيادات السياسية لمكونات الأغلبية

الحكومية للسيطرة على مفاصل الإدارة العمومية وتضيق إمكانيات التداول الحقيقي على المسؤولية.

إن هذا الواقع يعكس إفراغا للفصل 92 من روحه الدستورية، وتحويلاً للتعيين في المناصب العليا إلى آلية لإعادة إنتاج نفس الولاءات بدل فتح المجال أمام الكفاءات الوطنية الشابة والمستقلة، وهو ما يطرح سؤال جدية الإصلاح الإداري، ومصداقية خطاب ربط المسؤولية بالكفاءة وتكافؤ الفرص.

ج. انهيار القدرة الشرائية للعموم المغاربة:

في عهد حكومتكم السيد الرئيس لم يعد الحديث عن تراجع القدرة الشرائية بل كل المغاربة يشعرون بانهيار قدرتهم الشرائية حيث صرح ٪82.5 من المغاربة بتراجع مستوى معيشتها نتيجة **الزيادات المتتالية في أسعار المواد الأساسية والمواد الغذائية خصوصا الخضر والفواكه واللحوم الحمراء تحت ضغط ارتفاع معدلات التضخم حيث فاقت ٪6 خلال ولايتكم،**

المادة	متوسط السعر في 2021	متوسط السعر في 2026 (تقديري)	ملاحظات حول التغيير
اللحوم الحمراء (غنم)	70 - 80 درهم/كلم	130 - 150 درهم/كلم	شهدت قفزة كبيرة خاصة مع اقتراب عيد الأضحى 2026.
اللحوم الحمراء (بقر)	65 - 75 درهم/كلم	90 - 120 درهم/كلم	استقرار نسبي في مستويات عليا مقارنة بالسنوات الماضية.
القطاني (عدس/حمص)	12 - 15 درهم/كلم	18 - 25 درهم/كلم	تأثرت بارتفاع تكاليف الاستيراد والطلب الموسمي.
زيت المائدة (لتر)	13 - 16 درهم	20 - 24 درهم	شهدت انخفاضاً طفيفاً في فبراير 2026 مقارنة بذروة 2024، لكنها تظل أعلى من 2021.
البطاطس	3 - 5 درهم/كلم	6 - 9 درهم/كلم	تخضع لتقلبات شديدة حسب المواسم ووفرة الإنتاج المحلي.

البصل	4 - 2.5 درهم/كلم	5 - 8 درهم/كلم	سجلت تراجعاً بنسبة 30% في بداية 2025 قبل أن تعود للارتفاع في 2026.
الديزل (الغازوال)	9.50~درهم/لتر	14.52~درهم/لتر	سجل زيادة بـ 1 درهم في أبريل 2026 ليصل لهذه المستويات.
البنزين	10.50~ درهم/لتر	15.52~درهم/لتر	مستويات تعد من الأعلى منذ أزمة الطاقة في 2022.

لكن المثير أنه رغم انخفاض معدلات التضخم لم تعد الأسعار إلى مستويات ما قبل 2022. وعلى المستوى المعيشي، تؤكد نتائج المندوبية السامية للتخطيط أن مستوى عيش الفئة الوسطى تراجع بـ 4.3٪ بما يعني أن الغلاء لم يضرب الجميع بنفس الكلفة، بل عمّق الفوارق الاجتماعية .

كما ارتفعت حصة الإنفاق على الضروريات داخل ميزانية الأسر، **إذ انتقلت حصة الغذاء إلى 38.2٪ وارتفعت نفقات السكن والطاقة من 23٪ إلى 25.4٪ وهو ما يعكس انتقال عدد واسع من الأسر من منطق تحسين العيش إلى منطق تدبير الضرورة .** أما أسعار المحروقات المحروقات، فتقرير مجلس المنافسة أكد على أن تحقيق شركات المحروقات حققت هامش ربح متوسط بلغ 1.48 درهم للتر الغازوال و2.10 درهم للتر البنزين وهي أرقام تبرز أن كلفة المحروقات واصلت تغذية الضغط على الأسعار والنقل والإنتاج .وفي المقابل **حكومتكم اختارت الدعم بمنطق الريع فالدعم الاستثنائي لمهنيي النقل الذي نتج عنه ارتفاع سعر بيع البنزين بالمحطات إلى 15.67 درهم رغم انخفاض سعر البرميل عالميا.**

ح. تنامي الاحتجاجات والاحتقان الاجتماعي:

خلال ولايتكم الحكومية عرف الاحتقان الاجتماعي أعلى معدل حيث بلغ عدد التظاهرات أزيد من 11 ألف تظاهرة خلال سنة واحدة فقط، وطلبة الطب والصيدلة خاضوا أطول حراك طلابي امتد ل 11 شهر من المقاطعة للدروس والتداريب والامتحانات، وفي

قطاع العدالة خرج المحامون والعدول في إضراب مفتوح مما أوقف المحاكم ومرافق العدالة عن الخدمات رفضا لتشريعات مجحفة.

كما أن تدابيركم الحكومية الفاشلة أخرجت المغاربة بالقرى والمدن بكل من آيت بوكماز وفكيك بمسيرات ضد التهميش وغياب البنيات الأساسية، بالإضافة إلى احتجاجات جيل زد 212 التي استقطبت آلاف المنخرطين ووسعت دائرة الغضب من ملفات ومطالب جامعة تتعلق بالصحة والتعليم والتشغيل ومحاربة الفساد.

إن حصيلتكم السيد رئيس الحكومة أنتجت احتقانا متعدد الجبهات للتعبير عن الرفض الاجتماعي الواسع لقراراتكم وخياراتكم اللاشعبية.

خ. حرمان آلاف الشباب من ولوج مباريات التعليم:

إن حكومتكم كانت ضد تشغيل الشباب بعد اعتماد تسقيف سن الولوج إلى مباريات التعليم في 30 سنة، وهو القرار الذي فجّر موجة واسعة من الغضب والاحتجاج باعتباره إقصاء مباشر لشريحة واسعة من المترشحين الذين تجاوزوا هذا السن، رغم توفرهم على الشهادات والكفاءة.

وقد تحول هذا القرار إلى عنوان جديد للاحتجاجات قبل أن تضطر حكومتكم، إلى رفع السن إلى 35 سنة في مباريات أعلنت عنها سنة 2025، وشملت 19 ألف منصب، بما يعد اعترافا ضمنيا بأن سقف 30 سنة كان قرارا ضد الشباب خاصة حاملي الشهادات منهم.

د. التشريع على المقاس والتشريع للريع:

لقد تميزت ولايتكم الحكومية باستغلال النفوذ عبر التشريع على المقاس والتشريع للريع عبر الاستجابة للوبيات حزبية ومجاراة نواب ومستشاري الأغلبية الحكومية، على حساب الاقتصاد الوطني وعلى حساب مصلحة عموم المقاولات الوطنية والمنتوج المحلي، وقد طبع ذلك مختلف قوانين المالية والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها:

- قبول تعديل بمجلس المستشارين برسم قانون المالية لسنة 2026 يقضي **بإعفاء مستوردي الماشية من الرسوم الجمركية** في حدود 300 ألف رأس من الأبقار و10 آلاف رأس من الجمال إلى غاية 31 دجنبر 2026، وذلك بالرغم من فشل هذه الإعفاءات في توفير اللحوم بأثمان معقولة في السوق الوطنية؛
- **تخفيض رسم الاستيراد من ٪40 إلى ٪30** برسم قانون المالية لسنة 2024 على مجموعة من المنتجات التي بالإمكان إنتاجها محليا؛
- **تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الأدوية** برسم قوانين المالية لسنوات 2023 و2024 و2025 و2026، من ٪40 أو ٪30 إلى ٪2.5أو إعفاءها كليا من الرسوم الجمركية، ودون إتباع ذلك بتخفيض سعر البيع للعموم، باعتبار أن سعر بيع الدواء للعموم محدد وأن مسؤولية تحديد هذا السعر تعود للحكومة بمقتضى مدونة الصيدلة والأدوية؛
- قبول تعديل بمجلس المستشارين برسم قانون المالية لسنة 2023 **يخفض الضريبة على الشركات من ٪35 إلى ٪20 على أرباح الشركات المحدثة ابتداء من فاتح يناير 2023 التي تلتزم في إطار اتفاقية مبرمة مع الدولة باستثمار** مبلغ لا يقل عن 1.5 مليار درهم خلال مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية؛ ارتباطا أساسا بصفقة محطة تحلية المياه بجهة الدار البيضاء-سطات والتي تم إطلاق طلب العروض للانتقاء الأولي لإنشائها في مارس 2022؛ وتحديد تاريخ 24 يونيو 2022 كتاريخ أقصى لإيداع العروض؛
- قبول تعديل بمجلس المستشارين برسم قانون المالية لسنة 2023 يقضي **بتخفيض الحد الأدنى للضريبة على شركات المحروقات من ٪0.25 إلى ٪0.15، ضدا على القانون الإطار** الذي يقضي بتوحيد النسب وعلى توصيات مجلس المنافسة بخصوص شركات المحروقات؛

قبول الحكومة لتعديل قدمته أحزاب الأغلبية بمجلس النواب برسم قانون المالية لسنة 2025 يقضي **بتخفيض رسوم الاستيراد على العسل من 40٪ إلى 2.5٪ ؛**

هذا بالإضافة إلى أخبار لم يتم تكذيبها رسميا من طرف الوزراء المعنيين-، وتهم حصول وزير على عقار لإقامة مشروع سياحي في منطقة تاغزوت بأكادير، وحصول شركة لصنع سيارة "مغربية الصنع" يساهم في رأسمالها وزير، وتضخم حجم ومبلغ صفقات المعرض الدولي للكتاب واستفادة شركة معينة بهذه الصفقة.

ذ. إضعاف البرلمان وانقلاب على أوراش تشريعية وسحب قوانين حيوية:

لقد عملتم خلال هذه الولاية الحكومية على تبخيس عمل المؤسسة التشريعية وتهميش أدوارها التشريعية والرقابية و التقييمية للسياسات العمومية وذلك من خلال:

- **سحب القوانين دون تشاور مع المؤسسة التشريعية**

في إطار حرص الحكومة السابقة على تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد وتحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين، أعدت مجموعة من مشاريع القوانين وأودعتها مجلس النواب قصد المصادقة عليها من أهمها :

- مشروع قانون رقم 03.19 يتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي للدولة؛
- مشروع القانون الجنائي الذي يحمل بنود تُجرم الإثراء غير المشروع؛
- مشروع القانون رقم 46.20 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم؛
- مشروع قانون يتعلق بمهنة وكيل الأعمال ومحرر العقود الثابتة التاريخ؛
- مشروع قانون التغطية الصحية الشاملة (الوالدين).

وهي المشاريع التي كان معولا عليها لمحاربة الفساد وتخليق الحياة العامة لكن كان للحكومة راي اخر وهو الارتهان الى لوبيات الفساد والمصالح الخاصة من خلال سحبها

بدعوى مراجعتها لتجويدها وإعادة احالتها الى البرلمان للمصادقة غليها ،وها نحن في نهاية الولاية الانتدابية ولم تعيدوا ولو مشروع قانون واحد الى البرلمان .

وفي مقابل سحب هذه المشاريع لم تنزل الحكومة التوجيهات الملكية بإجراء إصلاح عميق وإعادة هيكلة شاملة للمندوبية السامية للتخطيط، بهدف تأهيلها لتواكب "النموذج التنموي" الجديد وتصبح آلية استراتيجية للتنسيق في سياسات التنمية إضافة الى توجيهه بتحديث وتأهيل الإطار المؤسسي الخاص بالجالية، وإعادة النظر في نموذج الحكامة الخاص بالمؤسسات الموجودة، قصد الرفع من نجاعتها وتكاملها.

- **خرق الدستور في مجال التشريع:**

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد اتسمت حصيلتكم الحكومية بتكرار خرق الدستور في مجال التشريع طيلة الخمس سنوات التي قضيتم في الحكومة في حالات عديدة نذكر لكم بعضها :

- تعديل مقتضيات قانونية بمرسوم وهو ما كان موضوع قرار المحكمة الدستورية بخصوص طلب الحكومة تغيير بعض مواد القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
- سن مقتضيات وشروط في مرسوم قبل إقرارها في قانون المالية فيما يخص تحديد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي ؛
- اللجوء المكثف إلى التشريع من خلال آليات هي في الأصل استثنائية من مثل المراسيم المتخذة عدة مرات لفتح اعتمادات إضافية خلال السنة في مجالات متوقعة عوض اعتماد قوانين مالية تعديلية؛

- إقرار إعفاءات ضريبية و مراسيم متخذة للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، المتعلقين برؤوس الأبقار والأغنام عبر إقرار تحمل الميزانية العامة لهذه الضريبة دون عرض ذلك في قانون المالية؛
- سن مشروع قانون رقم 15.23 يتعلق بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر بالمغرب لمدة عامين في خرق للشرعية الدستورية المنصوص عليها في الفصل 28 من الدستور؛
- إصدار "منشور" لتفعيل مشروع الهيدروجين الأخضر ، عوض إعداد نص قانوني ضروري -مؤطر وملزم- يناقشه البرلمان، صاحب الاختصاص، ليحدد من خلاله ظروف وكيفيات الاستثمار في هذا المجال الجديد، وينص بوضوح على شروط الاستفادة من مختلف الامتيازات العمومية ومن الوعاء العقاري العمومي الكبير المخصص لهذا المشروع، ويؤطر المستثمرين ويعطيهم الرؤية اللازمة، ويقيد الحكومة والإدارة بضوابط قانونية ملزمة تضمن الشفافية والمنافسة الحرة والمساواة في الولوج إلى هذه المشاريع والامتيازات المخصصة لها وتقطع مع منظومة الريع والاحتكار ومع المزيد من تركيز الثروة والفرص الاستثمارية.
- رفض المحكمة الدستورية لمجموعة من مواد القانون رقم 026.25 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة المتعلقة بالتنظيم الذاتي و تأليف المجلس وحصة الناشرين داخله، وكذا صلاحيات رئيس المجلس، واختصاصات لجنة التأديب و الاستئناف بعد التعنت" الذي طبع مسار تمرير النص من طرف الحكومة وأغلبيتها البرلمانية، رغم "التنبيهات" الصادرة عن مؤسسات دستورية ومهنيين ومعارضة برلمانية وخبراء وأكاديميين، الذين أجمعوا على أن القانون يتضمن مقتضيات مخالفة للدستور.
- رفض المحكمة الدستورية لمجموعة من مقتضيات القانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية، الذي تمت باعتبارها خرقا للدستور ومسا بحقوق المتقاضين.

- **عدم التجاوب مع المبادرة التشريعية (مقترحات القوانين والتعديلات على مشاريع القوانين):**

حيث انه خلال هذه الولاية تم تقديم حوالي480 مقترح قانون اكثر من 75 % منها للمعارضة لكن لم تتم المصادقة لحد الان الا على 18 مقترح قانون بنسبة 4% تقريبا (مقترحات قوانين المجموعة النيابية للعدالة والتنمية 65 بنسبة 13% تم قبول مقترح واحد1 بنسبة 2%). أما في ما يخص التعديلات فقد تم تقديم الاف التعديلات خلال هذه الولاية التشريعية على مشاريع القوانين لكن تجاوب الحكومة كان ضعيفا ولم يتعد العشرات في استخفاف كبير من طرف الحكومة بأهمية هذه التعديلات في تجويد هذه المشاريع قوانين.

- **التلكؤ في التجاوب مع المبادرة الرقابية للبرلمان**

قدم أعضاء مجلس النواب حلال هذه الولاية التشريعية ما مجموعه تقريبا 29398 من الأسئلة الكتابية منها 4324للمجموعة النيابية بنسبة 15% لكن عدد الأسئلة المجاب فقد بلغ 18759 منها 2311 للمجموعة النيابية بنسبة 12%.اما غير المجاب عنها فقد بلغ 9777 منها 1832للمجموعة النيابية بنسبة 19%.

إن هذه الأرقام تظهر عدم تجاوب الحكومة مع الأسئلة الكتابية للسادة النواب.

- **التهرب من حضور الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة :**

لقد سن دستور المملكة لسنة 2011 في الفصل 100، مقتضيات جديدة تروم تعزيز مراقبة البرلمان للحكومة، ومن أهمها تخصيص كل مجلس بالبرلمان لجلسة واحدة كل شهر لمساءلة رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

لكنكم اخترتم المثول أمام مجلسي البرلمان، حسب مزاجكم ووقت فراغكم فقط، دونما مراعاة للمقتضيات الدستورية.

وهكذا فقد مثلتم فقط37 مرة أمام مجلسي البرلمان في وقت كان مطلوبا منكم الحضور72 مرة، مختلقين عذرا أقبح من زلة، يتعلق بغياب أسئلة للسياسة العامة، وهو ما يفنده بنك هذه الأسئلة المقترحة من طرف كافة مكونات بمجلس النواب.

كما أن حضوركم في الجلسات الشهرية طبعه تكرار مواضيع الجلسات كمجالات التغطية الصحية والحماية/العدالة الاجتماعية7 جلسات والاستثمار: 7 جلسات والاقتصاد والمالية: أكثر من 10 جلسات.

وبالنسبة لطلبات عقد اجتماعات اللجان لدراسة المواضيع والقضايا التي تشغل بال الراي العام او مؤسسات الدولة فقد تم تقديم 1050 طلب عقد اجتماع منها 239 للمجموعة النيابية بنسبة 23% لكن لم يتم عقد اجتماعات اللجان النيابية الدائمة الا لدراسة 125 طلب من بين 1050 بنسبة 9 %تقريبا وهو ما يظهر جليا ان الحكومة لم تظهر خلال هذه الولاية تجاوبا مع أعضاء مجلس النواب لتنزيل هذه الالية الرقابية المهمة في مراقبة العمل الحكومي من خلال الاستماع الى الوزراء و مسؤولي الإدارات و المؤسسات والمقاولات العمومية .

ر. تسويق أرقام غير دقيقة بخصوص وضعية المالية العمومية :

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

تقتضي المسؤولية والمصداقية، تدقيق أرقام المالية العمومية خاصة المرتبطة بالمديونية وعجز الميزانية وحجم الاستثمار في علاقته بإفلاس المقاولات المغربية وتفاقم معدلات البطالة.

بخصوص المديونية، يواصل الدين الإجمالي للخزينة ارتفاعه ليتجاوز 1.200 مليار درهم في أفق 2026: أي بزيادة بحوالي 315 مليار درهم خلال 5 سنوات في هذه الولاية الحكومية 2022- (63 مليار درهم سنويا)، عوض 455 مليار درهم خلال 10 سنوات في الولايتين الحكوميتين السابقتين (45.5 مليار درهم سنويا)، وذلك بالرغم من أن الموارد

الضريبية تزايدت بوتيرة غير مسبوقة كما أن مساهمات المؤسسات العمومية ارتفعت بشكل كبير من 57.18 مليار مابين 2017-2021 إلى 101 مليار درهم مابين 2022-2026، والحكومة عبئت موارد استثنائية برسم التمويلات المبتكرة، والتي بلغت 160.9 مليار درهم خلال 5 سنوات فقط من ولايتكم الحكومية في حين أنها لم تتجاوز 24 مليار درهم مابين 2019-2021 ما يعني أنكم تجاوزتم ما دخه المغرب من الخوصصة والمقدر ب 101 مليار درهم فحكومتكم تقدم التمويلات الاستثنائية كحلول جديدة لتعبئة موارد إضافية غير أنها في الحقيقة تمثل مديونية مقنعة يتم من خلالها بيع وتفويت عقارات عمومية في إطار التدبير النشيط للملك الخاص للدولة بعيدا عن رقابة البرلمان، بل وفي غياب نص تشريعي مؤطر لعمليات التمويلات المبتكرة. لتمويل مشاريع عمومية دون إدراجها في الحسابات، مما يجعلها ديونا مؤجلة ومخفاة عن المؤشرات الرسمية.

فعجز الميزانية المقدر ب 3.5٪ أهم أسبابه تتجلى في ارتفاع مساهمات المقاولات العمومية وارتفاع مقلق للتمويلات الاستثنائية بالإضافة إلى استفادة حكومتكم من توفر أزيد من 150 مليار درهم إضافية من الموارد الضريبية، بنسبة تطور تفوق 14٪ سنويا.

في المقابل بلغ عجز الميزان التجاري 334 مليار درهم نهاية 2025 في حين بم يتجاوز 200 مليار درهم سنة 2021، كما بلغت نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي الخام أزيد من 30٪ لكنها في المقابل لم تحقق سوى معدلات نمو ضعيفة لا تتجاوز 3.5٪ وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 13.3٪ وإفلاس أزيد من 52.000 مقاولة مغربية وتعميق الفواق الاجتماعية والمجالية وهو ما يعني أن العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار ضعيف جدا.

كما أن حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية بلغ 39.3 مليار درهم سنة 2025، مسجلا ارتفاعا مقارنة مع سنة 2024 التي بلغت فيها التدفقات نحو 27.4 مليار درهم.

لكن الاستقطاب العالمي لايتجاوز 0.4٪ من مجموع التدفقات العالمية نحو الأسواق الناشئة مما يعكس محدودية جاذبية مناخ الأعمال الوطني مقارنة بدول إفريقية منافسة وحجم الفرصة الضائعة التي لم يستغلها المغرب كما ينبغي.

فالتدفقات الاستثمارية نحو أفريقيا شهدت انتقالا كبيرا من 46.97 مليار دولار في سنة 2019 إلى مستويات أعلى بكثير حالياً، وهذا نتيجة طبيعية للتوترات العالمية التي دفعت المستثمرين إلى البحث عن أسواق جديدة في بعض القطاعات لكن سياستكم حرمت الاقتصاد الوطني من الاستفادة من هاته التدفقات.

خاتمة

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن حصيلة الحكومات لا تُقاس بما يتم إعلانه من أرقام وخطابات، بل بما تحققه من أثر حقيقي في حياة المواطنين، وذلك هو الامتحان الذي أخفقتم فيه...

السيد رئيس الحكومة لقد اخترتم الخروج من السباق قبل خط الوصول، وانحرفتم عن الطريق قبل محطة الأداء، لكن هذا الاختيار لن يمنع كاتب التاريخ من تسجيل فترتكم الحكومية، كأسوأ فترة، ليس على مستوى التدبير فحسب، وإنما على المستوى السياسي كذلك، لإن المسؤولية السياسية، في مثل هذه السياقات، لا تُقاس فقط بحجم الإنجازات المعلنة، بل بمدى القدرة على الحفاظ على ثقة المواطنين في المؤسسات، وحين تضطر أعلى سلطة في البلاد إلى التدخل المتكرر لتدارك اختلالات كان يفترض أن تعالجها الحكومة، فإن ذلك يشكل مؤشرا مقلقا على خلل في منظومة القيادة والتدبير.

إن الحاجة ملحة اليوم لإعادة الاعتبار لمبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوضيح الحدود بين المسؤولية الحكومية وبين المسؤولية في شركات بعينها، فاستمرار الوضع الحالي لا يهدد فقط صورة الحكومة، بل يمس بجوهر الثقة في المؤسسات، وهي الثروة الرمزية التي لا يمكن لأي نظام سياسي أن يستمر بدونها.

وفي المحصلة، فإننا في العدالة والتنمية، وإن كنا نقبل عرض الحصيلة الحكومية من حيث الشكل، إلا أن النزاهة والموضوعية تحتم علينا ان **نعلن أن نتيجتكم لا تتجاوز 37 نقطة**، وهي نتيجة لا تؤهل حتما لإعلانكم من الناجحين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.